



*Corresponding author:

Dr. Abbas Ismail Ceylan

University: Wasit University

College: College of Arts

Email: asalaan@uowasit.edu.iq

Keywords:

Thinking , the text, al-Sharif al-Murtada, the prophets' transcendence , the problems , conjunction

ARTICLE INFO

Article history:

Received 21 Feb 2023

Accepted 15 Mar 2023

Available online 1 Apr 2023

**Textual Thinking at Al- Sheriff Al- Murtadha
(436 AH)**

In his book Impartiality of the Prophets

**From interconnectedness problems to cohesion
functions**

A B S T R U C T

Arab Heritage represents an important tributary for the analysis of discourse. As it contains epistemological radiances whose light cannot fade over time, and resorting to them reveals many features of the science of the text, which has taken its impact at present as one of the modern studies, although it does not amount to what is in the heritage of in terms of the presence of textual treatments that are lacking in the contemporary lesson. And from here the researcher intended to title (The Textual Thinking of Al-Sharif Al-Murtada (D 436 h) - in his book Tanzeeh Al-Anbiya - from Problems of Interdependence to the Functions of Cohesion). Textual problems with a statement of the functions of textual coherence, which reveals a wonderful textual uniqueness. And from here, if contemporary studies evaluate the heritage with the available codified linguistic approaches, then this research came to reverse the method by employing the heritage to address the deficiencies and questions in the contemporary lesson.

© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/>

التفكير النصي عند الشَّريف المرتضى (ت436هـ)

في كتابه تنزيه الأنبياء

من إشكاليات التَّرابُط إلى وظائف التماسك

أ.م.د. عباس إسماعيل سيلان الغزوي ، جامعة واسط / كلية الآداب/اللغة العربية

الخلاصة:

يُمثِّلُ التَّراثُ العربي رافدًا مهمًّا لتحليل الخطاب ، ففيه من الإشراقات المعرفية ما لا يمكن أن يخبو ضوؤها على مرِّ الأزمان ، والاحتكام إليها يكشف كثيرًا من ملامح علم النَّصِّ الذي أخذ أثره في الوقت الرَّاهن على أنه من الدِّراسات الحديثة ، مع أنه لا يرقى إلى ما في التراث من جهة وجود معالجات نصية يفتقر إليها الدرس المعاصر ، ومن هنا عمد الباحث إلى العنوان (التفكير النصي عند الشَّريف المرتضى

(ت46هـ) - في كتابه تنزيه الأنبياء - من إشكاليات الترابط الى وظائف التماسك) ، فقد تجلّى لديه أنّ الشّريف عالّج قضايا تترجم عن الرقيّ النصّيّ وخصوصاً في الكشف عن إشكالات نصّيّة مع بيان وظائف التّماسك النصّيّ ممّا يكشف عن فريدة نصّيّة رائعة ، ومن هنا فإذا كانت الدراسات المعاصرة تُقوّم التّراث بما توافر لها من مناهج لسانية مُقننة ، فالبحت هذا جاء لعكس الطّريقة وذلك بتوظيف التّراث لمعالجة ما في الدّرس المعاصر من نواقص وتساؤلات .

الكلمات الافتتاحية: النص، الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء، اشكاليات ، الترابط

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على عباده الذين اصطفى واحبتاهم .

وبعد

راجتِ الدّراسات النَّصّيّة وتوسّعتْ في الآونة الأخيرة إلّا أنّها لم تخلُ من التّعقيد والاضطراب بسبب تنوّع وجهات النّظر وتباين الرّؤى ، فبعضهم يرى أنّ الجملة هي عبارة عن نصّ صغير وهي لا تختلف عن النَّصّ في المبادئ مثلما نجد هذا عند الدّكتور صبحي إبراهيم الفقيّ ، وبعضهم نفى ذلك ، وقرّر أنّ " النَّصّ متتالية من الأقوال ، وليس متتالية من الجمل باعتبار أنّ الجملة وحدة نظاميّة من وحدات اللغة أمّا القول فهو استعمال متكلّم لها " (الشاوش، 2001م: 92/1) ، فضلاً عن تعارضات وتباينات في الطرح ، حتى عُذنا اليوم أمام اختلاف نصّيّ مثلما كان هناك في الدّراسات السّابقة : خلاف نحويّ وخلاف صرفيّ وخلاف صوتيّ ... ، وهذا زاد من التّعقيد وحرّم الفكر البشريّ من التّطبيق الأمثل للنّظرة النَّصّيّة كونها عانت من الإخفاق المنهجيّ السّليم ؛ إذ " جرت البحوث في مناهج تحليل الخطاب على تكرار نماذج التّحليل التي تزخر بها السّاحة التّقديّة واللّسانية وقلّما ترى تجديداً أو رؤية تقويميّة للسّائد والمعروض ، فقد تجاذب الموضوع صعوبة الطّرح النّظريّ في مقابل صعوبة النّماذج المقدّمة إجراءً وتطبيقاً فلا الباحث المقترّد قدّم معرفة للباحث الناشئ ولا الباحث الناشئ وجد في الأعمال المطروحة معالم يهتدي بها " (مداس ، 2019 : 5)، ويرى الباحث أنّ هذا يستلزم إدخال الدّراسات النّقديّة في جانب النَّصّ للخروج بدراسة أكثر نضجاً ، ومن جهة أخرى يمكننا الاستفادة من تراثنا في تقويم الدّرس المعاصر لما فيه من جهود نصّية ناضجة ، بيد أنّه ظلّم كثيراً بحجّة عدم اهتمامه بالمعنى ، على أنّ المعنى ممّا وجد في جزء كبير منه بعد أن عاضد التّنظير

بالنَّظير ، فكانت الدِّراسة فيها من النَّضج الفكريِّ ما لا يمكن صرف النَّظَر عنه ، والمناوئل فيه بالتماسه " النَّتبع والمقايسة والمراجعة ستجعله يكتشف أنَّه أمامَ ذخائرٍ ثمينةٍ جدًّا ... ليس لدى الغربيين أحسن ممَّا عندنا في الاهتمام بقضايا المعنى " (بازي ، 2015 م : 204) ، ولا سيَّما في تراث الشَّريف المرتضى (ت436هـ) ؛ إذ نجده يُورد في كتاباته من الأفكار النَّصِّيَّة ما لا نجده في الدراسات النَّصِّيَّة المعاصرة نفسها، يسنده في ذلك ما تهياً لديه من رقيِّ معرفيِّ ، أهله لأنَّ يأتي برقيِّ تحليلي يزيل به الغموض عن منافذ النَّصِّ ، وهو لم يكن كذلك لو لم يكن " قارئاً متميزاً ذا ثقافة عميقة وخبرة طويلة تتيح له سبر أغوار النَّصِّ والوقوف على أسرارهِ وجماليَّاته " (بخولة ، 2015 : 167) فكان هذا داعياً لبروزه نصِّياً ، فالمؤهلات المعرفيَّة التي امتلكها انعكست على آثارهِ في استنطاق المقاصد القرآنيَّة والكشف عن الأسرار المعرفيَّة ، ومن هنا كان هذا البحث رغبةً في بيان مكانة التراث مع محاولة تقويم ما في المعاصر من نقص أو إشكال ، ولا سيما في كتاب الشَّريف (تنزيه الأنبياء)؛ إذ برز به التفكير النَّصِّي جلياً بسبب أنَّ الشَّريف لاحظ أنَّ هناك قراءات للقرآن الكريم اعتمدت النَّظرة الجزئيَّة؛ فكان هذا طريقاً لتلقِّي القرآن بصورة خاطئة ، فوسمت الأنبياء بأمر تنأى بهم عن العصمة ، وبتطبيقه القراءة القرآنيَّة الواعيَّة ذابت تلك النَّظرة النَّاقصة للأنبياء (عليهم السَّلام) حتى ثبتت العصمة التي هي من مقومات ثبوت النَّبوة ، وثمة مسألة أخرى وجدها الباحث عند هذا العالم ، وهي أنَّه عالج كثيراً من القضايا التي يظهر عليها الإشكال في التَّرابُط بتوظيف مبادئ نصِّيَّة جديدة بأن تكون محلَّ دراسة ، سعياً إلى خدمة لغة القرآن الكريم وتدعيم التواصل بروافد تجعله أكثر تأثيراً وتقبلاً .

زد على ذلك أنَّه ترجمَ لنا الوظائف من ذلك التَّرابُط ، ليكون العنوان (التفكير النَّصِّي عند الشَّريف المرتضى - في كتابه تنزيه الأنبياء - من إشكاليَّات التَّرابُط الى وظائف التَّماسك) .

وقسمَ البحث على مبحثين يجمعان بين الإشكالات المثارة في التَّماسك النَّصِّي ووظائف ذلك التَّماسك .

أما عن سبب اختيار هذا الكتاب دون سواه ، فهذا لأنَّ القارئ به يجده الأنموذج الحيِّ لتوظيف النَّصِّ في حلِّ الإشكالات العقديَّة المتعلِّقة بعصمة الأنبياء ، فعندما كان يلاقي الشَّريف إشكالاً ما في مسألة معينة كأثارة شبهة عن أحد الأنبياء ، فإنَّه يعمد الى سائر النَّصِّ القرآنيِّ لفكِّ عقدة ذلك الإشكال بتوظيفه المُتقن للأدوات النَّصِّيَّة من مقام وتعالق نصوص ومراعاة انسجام .

وسيراعي الباحث الإيجاز بسبب ضيق المقام على أنَّ بعض هذه النَّماذج المُمثل بها في البحث متباينة ، فبعضها كثير وهو الأكثر في مفاصل البحث ، وبعضها قليل وردَ منه بعض الأمثلة ، بيد أنَّ القلة هنا تبقى موضع عناية كونها دراسة في القرآن ، وقليل القرآن كثير ، ويقول الشَّريف المرتضى : "وليس قلة

الاستعمال معتبرة في هذا الباب؛ لأنّ الكلام إذا كان له أصل في العربية أُسْتُعْمِلَ عليه، وإنّ كان قليلاً
الاستعمال " (المرتضى ، 1431هـ : 159)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الأنام وآله الكرام .

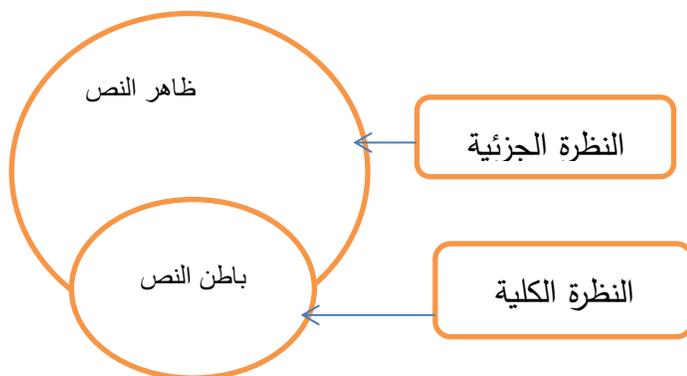
المبحث الاول : إشكاليات التّرابُط

عُرِفَ النَّصُّ بِأَنَّهُ " نَسِيحٌ مِّنَ الْكَلِمَاتِ يَتَرَابُطُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ كَالْخُيُوطِ
الَّتِي تَجْمَعُ عُنَاصِرَ الشَّيْءِ الْمُتَبَاعِدَةَ فِي كِيَانٍ كُلِّيٍّ مُتَمَاسِكٍ " (الزناد، 1993م، 12)، فهو قائم على التّرابُطِ ،
سواء أكان هذا التّرابُط على مستوى البناء أم كان على مستوى الدلالة، ومن هنا كان للتّرابُط وجهان : "
ظاهر النَّصِّ SURFACE TEXT وهو ما يكون مبنياً بعضه على بعض تركيباً ، ويدرسه معيار الاتساق
وعالم النَّصِّ TEXTUAL WORLD وهو ما يكون مبنياً بعضه على بعض دلالة ويدرسه معيار الانسجام
" (المنظري ، 2015 ، 44)

وكان الشّريف على إيمان تام بهذا التّرابُط النَّصِّي إذ يقول في بعض تحليلاته : "إنّ الكلام معه لا ينقطع
عن اتساقه وانتظامه" (المرتضى ، 1431هـ ، 81) ولا سيما في التّطابق الدلاليّ عندما كان يفكك تلك
الإشكالات المتعلقة في مسألة عصمة الأنبياء على النَّحو مما جاء في تفسير : ﴿ وَهَبْنَا لِذَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ
الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْغِيَادُ ﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي
حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ رُدُّوَهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴿ [ص : 30 - 33] ، إذ يقول : "
أو ليس ظاهر هذه الآيات يدلُّ على أنّ مشاهدة الخيل ألهاه ، وأشغله عن ذكر ربّه ، حتى روي أنّ الصّلاة
فاتته وقيل إنّها صلاة العصر، ثم إنّه عرّقب الخيل ، وقطع سوقها وأعناقها غيظاً عليها ، وهذا كلّه فعل
يقضي ظاهره القبح . (الجواب) : ... أنّ الله تعالى ابتداء الآية بمدحه وتعريفه والثّناء عليه ، فقال :
﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ، وليس يجوز أن يُثني عليه بهذا الثّناء ، ثم يتبعه من غير فصل بإضافة القبيح إليه ،
وأنّه تلّهى بعرض الخيل عن فعل المفروض عليه من الصّلاة ، والذي يقتضيه الظّاهر أنّ حُبّه للخيل وشغفه
بها كان بإذن ربّه" (المرتضى ، 1431هـ ، 130) .

فالجوار النَّصِّي وقف دليلاً للكشف عن المغزى الحقيقيّ للنّصّ ، وبَيَّنَّ أنّ ما ذُكِرَ لم يكن فيه قبح بدليل أوّل
النّصّ ، ويدل هذا أيضاً أنّ علماء العرب لم يكتفوا بالجملة فقط على النَّحو ممّا تزعمه فيهم بعض الدراسات
(عبد الرّاضي ، 2008م ، 45) .

ومن هذا يستشف أن الغور لباطن النصّ يحتاج الى توسيع النظرة الى النصّ ؛ فالالاكتفاء بجزء نصّي يكون سبيله الوهم وضياح المقصد ، فكثيراً ما كان الاكتفاء سبباً للتأمل في ظاهر النصّ واستنتاج نتائج ظاهرية لا تتسجم مع مقصد المنشئ ، ويمكن تصوير القضية .



ومن هنا وجدنا أن الذين ذهبوا لعدم عصمة الأنبياء إنما كان هذا بسبب رئيس من اكتفائهم بأجزاء النصّ جهلاً او تجاهلاً ، فكانوا سبباً لظهور الدراسات التي سعت لتنزيه الانبياء التي وظفت الترابط النصّي بصورة سليمة ، وعلى رأسهم دراسة الشّريف المرتضى بيد أن عنايته في دراسته الاجرائية على نصوص حيّة وسامية في بلاعتها ، جعله يُعالج طائفة من الإشكالات النصّية التي يُمكن عدّها مرحلة من الرّقبي الخطابّي في وقته لما احتوته من مبادئ نصّية وبراعة تحليلية واعية ، وهذا يتجلّى بالآتي :

— إشكالية التّرابط بخرق التّطابق الإحالي :

لمعرفة هذه الإشكالية يجدر أن نعرف المراد بالتّطابق الإحالي ، إذ يمكن تعريفه بأنه اتّحاد المُحال مع المُحال عليه بالكمّ والنّوع (حسان ، 2003م ، 396/1) ، فإذا كان المُعاد عليه مفرداً عاد عليه الضّمير مفرداً ، وإذا كان مثني عاد المُحال بصيغة التثنية ، وكذا الجمع يعود معه المُحال جمعاً ، هذا من جهة الكمّ أمّا من جهة النّوع فإذا كان المُحال عليه مُذكراً عاد المُحال مُذكراً كذلك وكذا الأمر مع التانيث ، وأمثلة ذلك كثيرة في العربية ، ولناخذ المثال القرآني :

﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ (يس : 39) .

فهنا عاد الضّمير (الهاء) في (قَدَرْنَا) على (القمر) ، وحدث التّطابق هنا من جهة التذكير ، فالقمر (مذكّر) والضّمير العائد عليه (مذكّر) أيضاً ، والقمر (مفرد) والضّمير كذلك (مفرد) أيضاً . على أن ثمة قضية مهمّة ، وهي أن هذا الشرط الذي اتّفقت عليه الكتب النصّية (بحيري ، 1997م ،

232، حسنين: 182) لا نجده ولا نمكن أن نقول به في تحليل الآية الآتية؛ كونه يستلزم وقوع الإشراك من أبوينا آدم وحواء (حاشاهما من ذلك)، وقد عرض الشريف المرتضى هذا الموضوع مع طرحه للمعالجة النصية في قوله: " فإن قال قائل: فما قولكم في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَتَتْ اللَّهَ دَعَا اللَّهَ رَبُّهُمَا لِيُنْزِلَ عَلَيْنَا صَالِحًا لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الأعراف: 190] أو ليس ظاهر هذه الآية يقتضي وقوع المعصية من آدم (عليه السلام)؛ لأنه لم يتقدم من يجوز صرف هذه الكناية [يقصد الشريف بالكناية: الضمير] في جميع الكلام إليه إلا ذكر آدم (عليه السلام) وزوجته؛ لأن النفس الواحدة هي آدم وزوجها المخلوق منها هي حواء، فالظاهر على ما ترون يُنبئ عما ذكرناه " (المرتضى، 1431هـ، 32 - 33)، فهنا تطابق، والأخذ به من دون مراعاة سياق الكلام يقود إلى مجانبة الصواب في إدراك المعنى؛ ذلك لأن " النصّ وحدة تحدّد بمعطيات تداولية" (الشاوش، 1431هـ: 1 / 93)، فبمراعاة الأحوال المحيطة بالنصّ، ندرك أن هذا لا يعني نفي العصمة عن النبيّ آدم (عليه السلام) فحسب، بل يعني وقوع الشرك أيضاً (تنزّه عن ذلك)، ومن هنا يمضي الشريف المرتضى بما يزيل هذه الشبهة كاشفاً عن شرط مهمّ في تصحيح الإحالة عن شرط لم نجده في الدراسات المعاصرة، وهو " أن الكناية في قوله سبحانه: ﴿ جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾ غير راجعة إلى آدم (عليه السلام) وحواء، بل إلى الذكور والإناث من أولادهما، أو إلى جنسين ممن اشترك من نسلهما. وإن كانت الكناية الأولى تتعلق بهما، ويكون تقدير الكلام: فلما أتى الله آدم وحواء الولد الصالح الذي تمنّياه، وطلباه جعل كفاراً أولادهما ذلك مضافاً إلى غير الله تعالى. ويقوى هذا التأويل قوله سبحانه: ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾، وهذا يُنبئ على أن المراد بالتثنية ما أردناه من الجنسين أو النوعين، وليس يجب من حيث كانت الكناية المتقدمة راجعة إلى آدم (عليه السلام) وحواء أن يكون جميع ما في الكلام راجعاً إليهما؛ لأنّ الفصح قد ينتقل من خطاب مخاطب إلى خطاب غيره، ومن كناية إلى خلافها، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ ﴿ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [الفتح: 8 - 9]، فانصرف من مخاطبة الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى مخاطبة المرسل إليهم، ثم قال: ﴿ وَتَعَزَّرُوهُ وَتُوقِّرُوهُ ﴾ يعني الرسول، ثم قال: ﴿ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ يعني مرسل الرسول، فالكلام واحد متصل بعبءه ببعض والكناية مختلفة كما ترى " (المرتضى، 1431هـ، 34). فاتصال النصّ وتماسكه لم يمنع منه تغير الإحالة أو كسر نسقها، اعتماداً على توظيف السياق؛ إذ يسعى تحليل الخطاب إلى ربط الملفوظات بسياقاتها " (بحيان، 2008 م: 27)، وهذا الأمر الذي تبناه الشريف - في الحقيقة - ليس خاصاً به، بل وجدت بوارده عند غيره من العلماء، يقول الفخر الرازي (ت606هـ): "تفريق الضمائر المتعاقبة على الأشياء المختلفة ليس بقليل في القرآن، أليس أن الجبائي والكعبي والقاضي قالوا في

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا رُوحَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلٌ خَفِيْفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَتَتْكُمْ دَعَا اللَّهُ رَبَّهُمَا لِنُزُلِّنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِيْنَ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ ﴾ [الأعراف: 189، 190] فَقَالُوا هَذِهِ الضَّمَانُ مِنْ أَوَّلِ الْآيَةِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ عَائِدَةٌ إِلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ ﴾ عَائِدَةٌ إِلَى غَيْرِهِمَا، فَهَذَا مَا انْفَقُوا عَلَيْهِ فِي تَفْسِيْرِهِمْ، وَإِذَا تَبَّتْ هَذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَعَاْفِبِ الضَّمَانِ عَوْدُهَا إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، بَلِ الْأَمْرُ فِيهِ مُؤَقَّفٌ عَلَى الدَّلِيلِ " (الرازي، 1420 هـ: 136/16)

ومن هنا يرى الباحث في ضوء ما جاء في التراث ولا سيما عند الشَّريف المرتضى أن الاتساق وإن كان يركِّز على البنية السطحيَّة إلا أنه لا يمكن أن يُجرَّد من التَّوظيف الدَّلاليِّ، وإن كانت الدراسات النَّصيَّة الحاليَّة تقصر الدلالة على الجانب الانسجاميِّ دون الاتساقِيِّ، ولولا توظيف الدلالة في توضيح الإحالة لكان التَّرابُطُ محتملاً معنى غير المعنى الذي أراده الله تعالى، وهذا يجعلنا نحكم أن الشَّريف المرتضى زاد على ما ذكر في الدرس المعاصر (هابشاید، 2003م، 60، ضرغام، 2009م: 80) بأن التَّرابُط النَّصيَّ بين أجزاء النَّصِّ لا يكون من طريق بقاء الضمير نفسه، فاللغة العربيَّة وخصوصاً الأدبيَّة أو البليغة منها قد تتسم بالعدول النَّصيَّ طلباً للتأثير البليغ بالسَّامع، وذلك يظهر في العدول أو الالتفات ممَّا لا نلتمسه في الدِّراسة المعاصرة؛ إذ نجدها تكاد تحصر وظيفة الضمير بالربط على أن في التراث تبيَّن أنه يمكن أن يربط في سياق يكون المُحال لا يعود على اللفظ الأوَّل الذي يحتمل أن يكون مُحالاً عليه، وإن تطابقا في الشَّكل واتَّحدا، ويمكننا أن نعتمد هذا المبدأ، وهو أن التَّطابق الإحاليِّ لا يكفي لأن يكون دالِّاً على تحقيق التماسك النَّصيَّ ما لم ينضمَّ إليه السِّياق ويوظف الجور العامَّ للنَّصِّ.

ويكشف الشَّريف المرتضى عن شرط للتَّرابُط النَّصيَّ بوساطة الإحالة، وهذا الشرط لم يُبيَّن في الدِّراسات النَّصيَّة المُعاصرة، وهو أنه " إذا تقدَّم مذكوران وعقبا بأمر لا يليق بأحدهما وجب أن يُضاف إلى من يليق به " (المرتضى، 1431 هـ، 35)، وهذه القاعدة مهمَّة في الكشف عن كثير من القضايا التي تكون فيها الغاية من النَّصِّ غامضة؛ إذ ربَّما كانت سبباً في إخراج الدلالة من الاحتمال إلى القطع، فلهذا الضمير لا يكفي للربط النَّصيَّ، بل لا بدَّ أن يُضمَّ إلى ذلك معرفة بالنَّصِّ ومعرفة الدَّوات التي يحتمل أن تكون هي المُحرِّك لأحداث النَّصِّ.

نخلص من ذا أن الشَّريف المرتضى مع تقدُّمه زمنًا على الدِّراسات المعاصرة الوافدة من الغرب إلا أنه أنضج منها في تحليل النَّصِّ وبيان أسس ترابطه على النَّحو ممَّا رأيناه في كشفه عن الإحالة، والإعراب عن شروطها، بل رأينا أن نظرتَه للتَّرابُط نظرة تداوليَّة بحتة، وإن كان الغالب عليها التَّداولية الإدراكية؛ إذ بات

" بالنسبة لمنظري التداولية الإدراكية أن مبدأ الملاءمة يحدد نجاح التواصل أو فشله ومن وجهة نظر الإدراكية يجب فهم الملفوظ الملائم من وجهة نظر المتلفظ الذي ينتجه والمتلفظ المشارك يفسره على حدٍ سواء في موقف تلفظ معين " (لونجي و ايليا ، 2020:217) ، ولا ضير أن يكون كذلك ما دام أنه صبّ جلّ اهتمامه على إثبات عصمة الأنبياء، فيحتاج الى رفع الظلامة عنهم وترسيخ ما يتلاءم مع خلفيتهم الإيمانية .

– إشكالية الترابط بالتجاوز المحتمل للتناظر

أحياناً يستشعر السامع بغياب الترابط بين أجزاء النصّ ، وهنا يعمد الشّريف لتناول هكذا قضايا في تحليلاته النصّية معتمداً التفسير الباطني للنصّ بالتنقيب عن المقصد الذي يكون الكشف عنه وسيلة للإدلاء بحقيقة الترابط ، فمن ذلك ما جاء في تفسيره : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجَ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُنشِقَّ عَلَيْكَ سَنَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (القصص : 26 - 27) ؛ إذ يقول : " فإن قيل : فما الوجه في عدول شعيب (عليه السلام) عن جواب ابنته في قولها : ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ إلى قوله لموسى (عليه السلام) : ﴿ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ ، وهي لم تسأل النكاح ، ولا عرضت به ، فترك إجابتها عن كلامها وخرج إلى شيء لم يجر ما يقتضيه .

(الجواب) : إنها لما سألته أن يستأجره ومدحته بالقوة والأمانة ، كان كلامها دالاً على التّريب فيه ، التّريب منه ، والمدح له بما يدعو إلى إنكاحه ، فبذل له النكاح الذي يقتضي غاية الاختصاص ، فما فعله شعيب (عليه السلام) في غاية المطابقة لجوابها ولما يقتضيه سؤالها " (المرتضى ، 1431هـ ، 98)، ومن هنا فالترابط المنسجم ، متحقّق وإن بدا في بادئ الأمر غير ظاهر .

لقد كشف الشّريف المرتضى عن ترابط النصّ وأعرّب عن تلاحم القرآن الكريم وتماسكه بما يجعل منه نصّاً واحداً متراسماً من جهة ، وأزال من جهة أخرى شبهة مُحتملة كانت متعلقة بالنبيّ يعقوب (عليه السلام) من تزويجه ابنته إلى النبيّ موسى (عليه السلام) من دون أن يُكاشف ابنته في مفاتحة النبيّ موسى (عليه السلام) بالزواج منها ، أي إنّ الشّريف أثبت أنه لا إدراك لمعزى النصّ ما لم يُضف إليه أطراف النصّ وأحواله ؛ كي يصبح أكثر فاعلية في بيان المراد وما قيل وأُثبت من أنّ النظريات المعاصرة " انفتحت على مُعطيات تتجاوزت النقل الحرفي إلى البحث في الخلفيات المعرفية والسياقية التي تحكم التواصل التفاعلي والإيجابي بين المتكلمين والمستمعين" (عشير ، 2006 م : 18) ، نجد بواده قديماً في تراث أئمة لغتنا وعلى رأسهم الشّريف المرتضى، فقد آمن مبدئياً بـ" أنّ العلاقات اللسانية تتجاوز نقل المضمون أو ما تمّ الاتّفاق عليه إلى نقل

إيحاءات وظلال المعاني التي سبق لها أن انطبعت في أذهان مستعملي اللغة عبر تجاربهم، فارتبطت بعواطفهم وتداخلت مع مشاعرهم (عشير ، 2006 م : 39) ، ومن هنا بات على المتلقي أن يكون أكثر استيعابًا لما يقرأ ، فعدم الاستيعاب يقود الى:

1 - عدم فهم مقصد النصّ ، وربّما جرّ هذا الى سوء فهمٍ ، يقود لإعطاء أحكام غير مقبولة؛ إذ ربّما يتصوّر بعض النَّاس انتفاء عصمة النَّبِيِّ في مثل ما سبق كونه قد تصرّف دون أن يأخذ رأي ابنته.

2-0 عدم استشعار ترابط النصّ والنظر اليه على أنه مفكك مما يضيّع الفائدة الحقيقيّة على القارئ.

وإذا كان ديكرو قد عمِد لترسيخ فكرة الاقتضاء وأحتسبت له ؛ إذ دعا - على سبيل التمثيل - " إلى التمييز بين المُصرِّح به والمقتضى في (توقف جون عن النَّدخين) يجب أن نميّز بين : كان جون يدخن في الماضي (المقتضى) وتوقف جون (المصرح به) " (لونجي وإيليا ، 2020: 216) ، فإنَّ الشَّرِيف المرتضى سبقه في ذلك ووظفه في تحليله (المرتضى، 1431هـ، 45 ، 155) ؛ فقد ترجم لنا رغبة ابنة شعيب بالنَّبِيِّ موسى زوجًا لها وموافقتها به إنْ عُرض عليها الأمر (المقتضى) ومدحها له بأنّه يتّسم بالأمانة والقوة (المصرح به) .

— إشكاليّة التّرابُط بالإسناد للمتلقّي غير المقصود

من القضايا النَّصِّيّة المُشكّلة التي أبانها الشَّرِيف المُرتضى أنّه قد يعود الضّمير على طرف من دون أن يكون مقصودًا بالفعل ، وذلك على النّحو ممّا جاء في تنزيه النَّبِيِّ يوسف (عليه السلام) : " فإن قيل : فما معنى قوله تعالى حكاية عنه (عليه السلام) : ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ﴾ [يوسف : 100] ، وهذا يقتضي أن يكون قد أطاع الشَّيْطَان ونفذ فيه كيدَه ونزغُه ؟ (الجواب) : قلنا هذه الإضافة لا يقتضي ما تضمّنه السّؤال ، بل النَّزْع والقبیح كان منهم إليه لا منه إليهم . ويجري قول القائل : جرى بيني وبين فلان شرّ ، وإن كان من أحدهما ، ولم يشتركا فيه " (المرتضى ، 1431 هـ ، : 90 ، وينظر منه : 83 ، 153 ، 157) .

ويلحظ أنّ تحديد الدّلالة هو المراد لا القول بتوسيع المُحال عليه بسبب أنّه مسٌّ بنزاهة النَّبِيِّ يوسف (عليه السلام) ، ولكنّه عرَضَ الأمر بهذه الصّورة من باب الاحترام لأخوته وكسب شعورهم؛ إذ أصابتهم خيبة أمل عندما علموا أنّ فعلهم في السّابق عاد عليهم بالخبية والخسران ، فكان في إنزال نفسه بمنزلتهم مع براءته المطلقة تطيب ل خاطرهم ، ف" التّواصل لا يقتصرُ على نقل المعلومات ولكنّه في الوقت نفسه يُحوّز السُّلوك")

لونجي وإيليا ، 2020: 179) " وهذا الأسلوب اللطيف أقوى في الإقناع من التعنيف ؛ إذ " يُمكننا أن نُفجَم باستخدام الحجج المنطقية أو نقنع باستدعاء العواطف أو المشاعر " (لونجي وإيليا ، 2020: 40)

وقريب من هذا ما نجده عند الشَّريف المرتضى في بيانه أنّ العُدول في الضمير قد يكون للدلالة على معنى مناهض لثبات الضمير على النحو من " قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق : 1] ، فدلّ قوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ ﴾ على أنّ الخطاب توجّه إلى غيره " (المرتضى ، 1431 هـ ، 161) .

بؤرة الكلام والذي عليه المعوّل كان مع النَّبيّ؛ إذ كان هو المخاطب لكن الخطاب تحول بعدها للمسلمين ، ليكون هذا التّعبير دافعاً لجذب المتلقي ، فالنمط المتّسم بالالتفات يجعل المتلقي ينتبه أكثر بسبب هذا التّغاير في نمط الكلام .

— إشكالية التّرابط باللفظ المحتمل للسلبية

مرّ أنّه لا يمكن الكشف عن المقصد بالاتكاء على النّصّ المقطوع ، بل لا بدّ من تعميم النّظرة لعموم النّصّ ؛ على أنّ هذا وحده غير كافٍ ، بسبب أنّ بعض النّصوص لا يُمكن القطع بدلالاتها ، إذ يتدخّل المعجم في معاضدة النّظرة النّصّية الكليّة للإدلاء بدلالة النّصّ ، فمثلا نجد الظلم يُسند إلى النَّبيّ يونس (عليه السلام) في قوله تعالى : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (الأنبياء : 87) ، فيرجع الشَّريف المرتضى معنى الظلم إلى الأصل اللغويّ نافيًا المعنى الاصطلاحيّ الذي شاع ، وهو ضدّ العدل ، وذلك إذ يقول : " الظلم في أصل اللغة هو النقص والتلم ، ومن ترك المندوب إليه . وهو لو فعله لاستحقّ الثواب ، يجوز أن يُقال إنّه ظلّم نفسه من حيث نقصها ذلك الثواب ، وليس يمتنع أن يكون يونس (عليه السلام) أراد هذا المعنى؛ لأنّه لا محالة قد ترك كثيرًا من المندوب " (المرتضى ، 1431 هـ ، 139 ، وينظر : 101 ، 138) .

فلم يكن قد أذنب ، وإنّما ترك أمرًا كان الثواب عليه أجزل ، وليس في هذا ما يخلّ بالعصمة .

ومن هذا ما جاء في " قوله تعالى في قصة آدم (عليه السلام) : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ [طه : 121] ، قالوا : وهذا تصريح بوقوع المعصية التي لا تكون إلّا قبيحة ، وأكّده بقوله (فغوى) ، وهذا تصريح بوقوع المعصية ، والغى ضدّ الرشد .

(الجواب) : يقال لهم أمّا المعصية فهي مخالفة الأمر، والأمر من الحكيم تعالى قد يكون بالواجب وبالمندوب معاً ، فلا يمتنع على هذا أن يكون آدم (عليه السلام) مندوباً إلى ترك التناول من الشجرة ، ويكون بمواقعتها تاركاً نفلًا وفضلاً وغير فاعلٍ قبيحاً ، وليس يمتنع أن يسمى تارك النفل عاصياً كما يسمى بذلك تارك الواجب . فإن تسمية من خالف ما أمر به سواه كان واجباً أو نفلًا بأنه عاص ظاهره ، ولهذا يقولون أمرتُ فلاناً بكذا وكذا من الخير فعصاني وخالفني ، وإن لم يكن ما أمره به واجباً ، وأما قوله (فغوى) ، فمعناه : أنه خاب ، لأننا نعلم أنه لو فعل ما ندب إليه من ترك التناول من الشجرة لاستحق الثواب العظيم . فإذا خالف الأمر ولم يصر إلى ما ندب إليه، فقد خاب لا محالة ، من حيث أنه لم يصر إلى الثواب الذي كان يستحق بالامتناع ، ولا شبهة في أن لفظ (غوى) يحتمل (الخبية) ، قال الشاعر:

فمن يلق خيرا يحمد الناس أمره ومن يغو لا يعدم على الغي لائما " (المرتضى، 1431هـ: 28) .

وهذا يقرر أن الدلالة اللغوية لا يمكن أن يصرف النظر عنها ، فربما تدخلت الظروف المحيطة في معرفة المغزى من النصّ وتحديد الدلالة العامة لجعل الدلالة الاصطلاحية غير مرادة مثل ما مضى .

ومن هنا ندرك أن المعجم ومعرفة الأصل اللغوي مهم في الكشف عن مقصد النصّ ، أما أنه كيف كان الأصل اللغوي هو المراد ؟ فهذا إنما تأتي من أن ذلك اللفظ يحتمل أن يكون سلبياً أو أن يكون اعتيادياً مقبولاً الى حدّ ما ، وتوظيف النصّ كشف عن أنه من الثاني بسبب أن الله تعالى مدح الأنبياء في غير موضع من القرآن ؛ إذ خصّهم بالاصطفاء ، ومن جهة أخرى تبين ذلك بتوظيف المقام ؛ إذ لا يمكن أن يوجههم الله تعالى للهداية وتجنب الآثام ما لم يكونوا هم بالأساس متّسمين بذلك ، يقول الشّريف : " قد علمنا أن الدلالة العقلية التي قدمناها في أن الانبياء (عليهم السلام) لا يجوز عليهم الكفر والشرك والمعاصي غير محتملة" (المرتضى ، 1431هـ ،

33)، ومن هنا استبعدنا من تلك الالفاظ ، الدلالة السلبية .

— مؤاخذه على الشّريف في اثبات التطابق الإحالي

مع كل تلك الابداعات التحليلية التي لحظناها في المجهود الرّائع للشّريف إلا أن بعض التّحليلات الموجودة في حلّ تلك الاشكالات النّصّية تشير لنا إشكالاً آخر ، وذلك في تحليله النّصّي لـ " قوله تعالى : ﴿ وهل أتاك نبأ الخصم ﴾ ، فالخصم مصدر لا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث ، ثم قال : ﴿ إذ تسوّروا المحراب ﴾ فكفى عنهم بكناية الجماعة ، وقيل في ذلك : إنّه إخراج الكلام على المعنى دون اللفظ ، لأنّ الخصمين ههنا كانا كالقبيلتين

أو الجنسين . وقيل : بل جمع ؛ لأن الاثنين أقل الجمع " (المرتضى ، 1431 هـ ، 125) ، فأرجع ضمير الجماعة على (الخصم)؛ لأن الأخير في معنى الجماعة .

والذي حدث هنا إشكالية التلاؤم بين الخصم (الذي هو لفظ إفرادي أو أنه يدلّ على اثنين مثلما يفسّر ذلك القصة الواردة في القرآن) وإرجاع ضمير الجماعة عليه (واو الجماعة) ، فأرجع هذا الضمير يُثير إشكالية ، فالنصّ ابتدأ بالخصم وهو مفرد وفي القصة ورد (اثنان) يتخاضمان ولكن الضمير الذي عاد لا هو للمفرد ولا هو للاتنين وانما للجماعة ؟! هذا الأمر جعل الشّريف المرتضى يطرح ثلاثة احتمالات لحلّ هذه الإشكالية :

1 - الخصم مصدر ، والمصدر لا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث وعود الضمير عليه جمعاً (تسوروا)، كونه يؤول بجمع .

2 - إخراج الكلام على المعنى دون اللفظ ، لأنّ الخصمين ههنا كانا كالقبيلتين أو الجنسين .

3 - أن لفظ الخصم وإن دلّ على اثنين إلا أنه بمعنى الجمع ؛ لأنّ الاثنين أقلّ الجمع .

والحقيقة أنّ الرّأي الأول فيه نظر ؛ إذ لا يمكن حمل الخصم على أنه مصدر ، فهو ليس كالكسوت والاستماع ، أي ليس دالاً على الحدث ، بل هو هنا شيء مادّي له وجوده بدليل وسمه بالإتيان ، فهو أقرب لأن يكون اسم جنس جمعي مثل القوم والركب والجيش ، وهذا يفرد ويثنى ويجمع ، ومن هنا فالباحث يستبعد مصدريته ، ولكن لا يمنع أن يكون دالاً على غير المفرد كونه اسم جنس جمعي .

ويستبعد الباحث الاحتمال الثاني لأنّه لا يمكن حمل الخصم على القبيلة، وهو في الأصل كان دالاً على الملكين ، فالمعنى واضح بدلالة الواقعة القرآنيّة ، ولا بد أن يكون التّحليل متلاصفاً مع روح القرآن لا أن نشط به بعيداً رغبة في تصحيح فهم النصّ أو تحقيق قراءته قراءة نصية متماسكة أو لنقل متنسقة بين المحال والحال عليه بين الخصم والضمير واو الجماعة (تسوروا) .

ملخص الامر ، يرى الباحث أنّ الاقرب هو أن يكون الخصم اسم جنس جمعي يدلّ على أكثر من واحد ومع الإفادة من الاحتمال الثالث يكون الأمر بإمكان إرجاع ضمير الجماعة على اثنين، فالاثنتان فيها جمع أيضاً .

ومن هنا نلاحظ أنّ الشّريف طرح الإشكالية دون أن يكون هناك علاج واف شافٍ للتطابق بين الضمير وما يعود عليه ، ولعلّ ذلك يعود لأنّ فكرة تنزيه الأنبياء استحوذت على مضمون البحث أكثر من غيرها ، فكان مقصده الأول والآخر يتجلّى بإثبات العصمة لجميع الأنبياء .

المبحث الثاني : وظائف التماسك

جعل أغلب النّصيين التماسك وظيفة علم النّصّ وكأنّ علم النّصّ جاء لأجل إثبات التماسك النّصيّ ، بيد أنّ هذا ولفرط محاولة إثباته أصبح بحكم المشاع؛ فنتائج الدّراسات النّصّية لم تخرج عنه حتى الآن فمعظمها إنّ لم تكن كلّها تكاد تتفق في الحصيلة النّهائية على أنّ النّصّ المدروس اتسم بذلك التماسك ، وما وجدنا دراسة صرّحت أنّ النّصّ الذي درسته انعدم به التماسك ، وباستطلاع في كتاب تنزيه الأنبياء وجدناه يبين أنّ هذا التماسك لم يكن لأجل تحقيق التّرابط فحسب ، بل خرج لأكثر من غاية وعلى النحو :

— توضيح ما ظاهره التباين النّصيّ

ينبغي للتماسك النّصيّ أنّ يكون مُصيّباً الواقع المقال فيه النّصّ ، وربّما يظنّ بعضُ النّصوص تفكّكا وضياع التّلاحم غير أنه بتطبيق التماسك النّصيّ والتأمّل في سياق الكل مع معرفة وضع النّصّ يتلاشى ذلك التباين الظاهريّ ، فمثلاً في قوله تعالى : " حاكياً عن عيسى (عليه السلام) : ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة : 118] ... فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَمْ يَقُلْ : (وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) ؟ فهو أليق في الكلام ، ومعناه من العزيز الحكيم ؟

قلنا : هذا سؤال من لم يعرف معنى الآية ؛ لأنّ الكلام لم يخرج مخرج مسألة غفران ، فيليق بما ذكر في السؤال ، وإنّما ورد على معنى تسليم الأمر إلى مالكة . فلو قيل فإنّك أنت الغفور الرحيم ، لأوهم الدّعاء لهم بالمغفرة ، ولم يقصد ذلك بالكلام على أنّ قوله " العزيز الحكيم " أبلغ في المعنى وأشدّ استيفاءً من " الغفور الرحيم " ؛ وذلك أنّ الغفران والرّحمة قد يكونان حكماً وصواباً ، ويكونان بخلاف ذلك ، فهما بالإطلاق لا يدلّان على الحكمة والحسن . والوصف بالعزيز الحكيم يشتمل على معنى الغفران والرّحمة ، وإذا كانا صوابين . ويزيد عليهما باستيفاء معانٍ كثيرة ؛ لأنّ العزيز هو المنيع القادر الذي لا يذلّ ولا يضامّ ، وهذا المعنى لا يفهم من الغفور الرحيم البتّة . وأما الحكيم فهو الذي يضع الأشياء مواضعها ، ويصيب بها أغراضها ، ولا يفعل إلاّ الحسن الجميل ، فالمغفرة والرّحمة إذا اقتضتتهما الحكمة دخلتا في قوله (العزيز الحكيم) ، وزاد معنى هذه اللفظة عليهما من حيث اقتضاء وصفه بالحكمة في سائر أفعاله ، وإنّما طعن بهذا الكلام من المُلحدّين من لا معرفة له بمعاني الكلام . وإلاّ فبين ما تضمّنه القرآن من اللفظة وبين ما ذكره فرقٌ ظاهر في البلاغة واستيفاء المعاني والاشتمال عليها " (المرتضى ، 1431هـ ، 143 - 144) .

فالنَّصُّ تلاحمٌ لتحقيقه المعنى المراد بإصابة الواقع ، ويبين أنّ وراء كل لفظة من ألفاظ القرآن الكريم أسراراً عظيمة ينبغي التنقيب عنها .

– الكشف عن المحذوف

كان الشَّريف المرتضى على إدراك واعٍ بترابط النَّصِّ وترابطه، ومن هنا تجلّت لديه المبادئ النَّصِّيَّة على النَّحو من بيان أثر ترابط النَّصِّ في الكشف عن المحذوف ؛ إذ " يرتبط التماسك بالتنظيم الشكلي للنَّصِّ (نسيجه) ، يحدد المؤلفون العلاقات المرجعية والتعويض والحذف والترايط والتماسك المعجمي " (لونجي وإيليا ، 2020 م ، 56) ، ومن توظيف النَّصِّ في إدراك الحذف وأثره النَّصِّي ما نجده في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ ﴾ (ص : 34) ؛ فإطلاق الفعل (أناب) هنا يحتمل أكثر من معنى إلا إذا ربطناه بسائر النَّصِّ ، يكون معنى (ثم أناب) ، أي رجع إلى حال الصحة (المرتضى، 1431هـ ، 135) ، واستشهد على الاختصار والحذف في الآية بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقُرا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام : 25] ، " ولو أتى بالكلام على شرحه لقول الذين كفروا منهم أي من المجادلين " (المرتضى ، 1431هـ ، 135 ، وينظر منه : 44 ، 63 ، 66 .) ، وإنما صرَّح أنّ أولئك الذين كفروا من المجادلين استناداً إلى ما جاء في سابق النَّصِّ (يجادلونك) ، وهذا مبدأ علم النَّصِّ القائم على " الاستمرارية والدمج التدريجي للدلالات حول موضوع ما " (لونجي وإيليا ، 2020 م ، 55) ، ويمضي الشَّريف في سائر الكلام في تحديد المحذوف من النَّصِّ في مواضع أخر اعتماداً على سالف النَّصِّ ممّا يعني أنّ الحذف يُفهم من النَّصِّ كُلِّهِ ، وما كان ذلك لو لم يكن هناك إيمان بترابط النَّصِّ وتلاحمه .

على أنّ الحذف لا يكون لربط النَّصِّ بعضه ببعضه الآخر، بل أحياناً يكون لربط النَّصِّ بالمقام الوارد فيه وإقامة جسور من التَّرايط والتلاحم ، فالحذف يكون نصياً إذا كان على المستوى السطحي للنَّصِّ ويكون تماسكاً مقامياً إذا تولدت علاقة بين النَّصِّ والمقام الوارد فيه ، ومن هنا أبان أنّه " إن قيل : كيف يكنى عمن لم يتقدم له ذكر؟ قلنا: لا يمتنع ذلك، قال الله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ ، ولم يتقدم للشمس ذكر، وقال الشاعر:

لعمرك ما يُغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بي الصدرُ

ولم يتقدّم للنفس ذكرٌ ، والشواهد على هذا المعنى كثيرة جداً على أنه قد تقدّم ذكر ولد آدم (عليه السلام)، وتقدم أيضاً ذكرهم في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ ، ومعلوم أنّ المراد بذلك جميع ولد آدم (عليه السلام) . وتقدم أيضاً ذكرهم في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا صَالِحًا﴾ ؛ لأنّ المعنى أنّه لما آتاها ولدًا صالحًا. والمراد بذلك الجنس، وإنّ كان اللفظ لفظ وحدة" (المرتضى ، 1431 هـ ، 34 - 35) "

– تبين المشترك اللفظي

لم يقتصر الشّريف المرتضى على التّحليل النّصّي ، بل نجد عنده إشارات نقدية تتمثّل في تقويم تحليلات جانبية النظرة النّصّية السليمة ، على النحو مما ورد عنده في تفسير ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ *﴾ (الصفات : 88 - 89) ، " وقد قيل إنّ النّجوم هاهنا هي نجوم النّبت، لأنّه يُقال لكلّ ما خرج من الأرض وغيرها وطّلع، أنّه نجم ناجمٌ، وقد نجم، ويُقال للجميع نجوم، ويقولون : نجم قرن الطّبي، ونجم ثدي المرأة، وعلى هذا الوجه يكون إنّما نظر في حال الفكر والإطراق إلى الأرض، فرأى ما نجم منها، وقيل أيضاً : إنّّه أراد بالنّجوم ما نجم له من رأيه وظهر له بعد أن لم يكن ظاهرًا. وهذا وإنّ كان يحتمله الكلام، فالظاهر بخلافه، لأنّ الإطلاق من قول القائل: نُجُوم. لا يفهم من ظاهره إلا نجوم السّماء دون نجوم الأرض، ونجوم الرّأي، وليس كلّما قيل فيه إنّّه نجم، وهو ناجم على الحقيقة، يصلح أن يُقال فيه نجوم بالإطلاق والمرجع في هذا إلى تعارف أهل اللسان" (المرتضى ، 1431 هـ ، 50) ، وهنا جعل الشّريف المرتضى للعرف أثرًا كبيرًا في التّعويل عليه وتبني ما تنبأه ، فليس من المعقول الانصراف الى نجوم السّماء او نجوم الرّأي بسبب بعد هذه عن الاقتران مع الشّجر ، فكان الاقتصار على نجوم النّبات لأنّه ينسجم مع الشّجر ، ومثل ما هو معلوم أنّ النّجم النّبات الذي لا ساق له على العكس من الشّجر الذي يكون بساق (الفرهيدي، دبت، 154/6) .

وهكذا نجد الشّريف المرتضى يجعل النظرة النّصّية ومراعاة المقام طريقًا لتجاوز عقبة الدلالة الاحتمالية التي ينتجها الاقتصار على ظاهر النّصّ . على النحو ممّا جاء في قوله : " فإنّ سألت سائل عن قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [هود : 46] ، فقال : ظاهر قوله تعالى إنّّه ليس من أهلك ، فيه تكذيب ، لقوله (عليه السلام) إنّ ابني من أهلي ، وإذا كان النّبيّ (عليه السلام) لا يجوز عليه الكذب فما الوجه في ذلك؟ " (المرتضى ، 1431 هـ ، 38) ، هذا الإشكال لم يكن إلا بعد الاقتصار على النّظر إلى مضمون النّصّ السابق والاكتفاء به فهو يحتمل ما ذكر من أنّ ابن نوح الذي تعرض للغرق ليس من أهله استنادًا الى (إنه ليس من أهلك) وهذه الجملة احتمالية ، فقد ثبت أنّ الجملة " عبارة عن كيان لغوي تجريديّ يمكن استخدامه في عددٍ لا حصر له من المواقف المختلفة" (لونجي و ايليا ، 2020: 202) ، ومن ثمّ اعترض اللسانيون على النظرة التي تعتمد الجملة بصرف النّظر عن سائر

النَّصِّ ، لأنَّ هذه النظرة ستبقى تدور في عالم الاحتمال لا القطع والجزم ، وقد نعت Erving Goff man الجمل بالأيتام ؛ إذ يقول :

" ما أشبه وحدات التحليل النحويّ - الجمل - بالأيتام ، فقد نزعت من الإيعازات والمعطيات السياقية التي تهب الحياة لمعانيها " (مرسي ، 2008 م : 27) ، على أنّ هذا الرأي تجلّى عند الشّريف عرضاً وتحليلاً؛ إذ يذكر في جواب الإشكال السّالف في نسبة ابن نوح لأبيه : " إنّ نفيه لأنّ يكون من أهله لم يتناول فيه نفي النسب ، وإنّما نفي أنّ يكون من أهله الذين وعده الله تعالى بنجاتهم ؛ لأنّه (ﷺ) كان وعد نوحاً (ﷺ) بأنّ يُنجي أهله في قوله : ﴿ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ ﴾ [هود : 40] ، فاستثنى من أهله من أراد إهلاكه بالغرق ، ويدلُّ على صحّة هذا التّأويل قول نوح (ﷺ) : ﴿ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ ﴾ ، وعلى هذا الوجه يتطابق الخبران ولا يتنافيان " (المرتضى ، 1431هـ ، 38) .

وقوله لا يتنافيان يُدلي بانتفاء التّنافر ، وهو نفسه ما نعرفه اليوم بالانسجام حتى يمكننا القول : إنّ ما ثبت في الدرس النّصيّ المعاصر موجود في التراث .

ويذكر الشّريف المرتضى جواباً آخر للافتراض السّابق : " (والوجه الثّاني) أنّ يكون المراد من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ أي : إنه ليس على دينك ، وأراد أنّه كان كافراً مخالفاً لأبيه، فكان كفره أخرجه من أنّ يكون له أحكام أهله . ويشهد لهذا التّأويل قوله تعالى على سبيل التعليل : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ ، فتبيّن أنّه إنّما خرج عن أحكام أهله بكفره وقبيح عمله " (المرتضى ، 1431هـ ، 38) .

وإذا كان الشّريف في الوجه الأول قد اعتمد على سالف النّصّ فهنا اعتمد على لاحقه ؛ ليتأكد التّلازم الشّديد بين أجزاء النّصّ وأنّه لا يمكن الاقتصار على جزء القرآن في تحديد المراد دائماً .

ويرى الباحث أنّ الاقتصار الجزئيّ هو الذي جعل هذه الأمانة متباينة الرّوى لا تقوم على سبيل واحد ، ومن هنا باتت الضّرورة الملحة على العودة إلى القرآن بصورة كُليّة والتأمّل في جميع جوانبه أملاً بتقريب الرّوى .

ومن هذا الباب ما نجده في النّصّ الذي يذكره الشّريف " قال أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني... أراد بقوله (إنّي سقيم) إنّي لست على يقين من الأمر ولا شفاء من العلم، وقد يسمى الشكّ بأنه سقيم كما يسمى العلم بأنه شفاء. قال : وإنّما زال عنه هذا السّقم عند زوال الشكّ وكمال المعرفة" (المرتضى ، 1431هـ ، 50) ، وظاهر هذا الكلام وقوع الشكّ من النّبويّ وتردده في كون هذه النّجوم عبارة عن آلهة ، بيد أنّ الشّريف لم يقبل

ذلك معتمداً التحليل النَّصِّي، فيقول: " وهذا الوجهُ يضعفُ من جهة أنَّ القصةَ التي حكاها عن إبراهيم فيها هذا الكلام يشهد ظاهره بأنَّها غير القصة المذكورة في سورة الأنعام، وأنَّ القصةَ مختلفة لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ وَإِنَّ مِنْ شَيْعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ (83) إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (84) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ (85) أَنْفُكَا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ (86) فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (87) فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ (88) فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ (89) ﴾ [سورة الصافات]، فبين تعالى كما ترى أنَّه جاء ربه بقلب سليم، وإنَّما أراد أنَّه كان سليماً من الشكِّ وخالصاً للمعرفة واليقين. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ عَاتَبَ قَوْمَهُ عَلَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، فَقَالَ مَاذَا تَعْبُدُونَ؟ وَسَمَّى عِبَادَتَهُمْ بِأَنَّهَا إِفْكٌ وَبَاطِلٌ. ثُمَّ قَالَ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ؟ وَهَذَا قَوْلٌ عَارَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى مُثَبَّتٌ لَهُ عَلَى صِفَاتِهِ غَيْرِ نَاطِرٍ مِمَّنْ وَلَا شَاكِّ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ. فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ، أَنَّهُ ظَنَّهَا أَرْبَابًا وَأَلْهَةً وَكَيْفَ يَكُونُ قَوْلُهُ (إِنِّي سَقِيمٌ)؟ أَي لَسْتُ عَلَى يَقِينٍ وَلَا شَفَاءَ، وَالْمَعْتَمِدُ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ" (المرتضى ، 1431هـ ، 50) .

وواضح كيف أنَّه لو لم بوسع الرؤية النَّصِّيَّة لما خُصَّ إلى تنزيه النَّبِيِّ إبراهيم من الوقوع في الشكِّ .

ومما يُؤكِّد ذلك ما نلقاه في تحليله: " فَإِنْ قِيلَ : الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ﴾ [يوسف : 24] خرج مخرجاً واحداً ، فلمَّ جعلتم هَمَّها به متعلقاً بالقبح ؟ وهَمَّها بها متعلقاً بالضرب والدفع على ما ذكرتم ؟

قلنا : أمَّا الظَّاهر فلا يدلُّ الأمر الذي تعلَّق به الهَمُّ والعزم منهُما جميعاً ، وإنَّما أثبتنا هَمَّها به متعلقاً بالقبح لشهادة الكتاب ، والآثار بذلك .

وهي ممَّن يجوزُ عليها فعل القبيح ، ولم يؤمن دليل ذلك من جوازه عليها كما أمن ذلك فيه (عليه السلام) ، والموضع الذي يشهدُ بذلك من الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: 30] ، وقوله تعالى: ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [يوسف: 23] ، وقوله تعالى حاكياً عنها: ﴿ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [يوسف : 51] (المرتضى ، 1431هـ ، 79) ،

لقد فسَّر النَّصَّ الْقُرْآنِيَّ الْمُجْمَلُ ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ﴾ بالاعتماد على سائر النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ مِمَّا جَعَلَ النَّصَّ الْمُجْمَلُ وَاضِحًا جَلِيًّا ، وفيه بانة عصمة النَّبِيِّ يُوَسِّفُ (عليه السلام) ، وأثبت أنَّ المقصد الحقيقي للنَّصِّ لا يفهم إلا من عموم النَّصِّ .

وهنا عاضدت أكثر من وسيلة في الكشف عن المراد على النحو من معرفة شخصية المتكلم ، وتوظيف الشّعر في معرفة المقصد القرآنيّ الحقيقيّ .

الخاتمة

بعد تلك الرحلة المتواصلة في الكتب اللغوية والنّصّية وإشغال الفكر في كتاب تنزيه الانبياء تبينت براعة التفكير النصي عند الشريف المرتضى ، ويمكن توضيح ذلك ببيان أبرز النتائج:

1 - لأجل الوصول الى المقصد وبيان المغزى من النّصّ ، يجدر أن تكون المعالجة مُنطلقة من النّصّ ، إذ إنّ الاقتصاد يضع المعنى عند القارئ ويقتل النّصّ ، ومن هنا وجدنا الشّريف يبدع في توظيف سائر القرآن عند الحكم على جزء نصيّ معين منه .

2 - كشف الشّريف المرتضى عن طائفة من الاشكاليّات النّصّية التي غاب معظمها عن الدّرس النّصيّ المعاصر ، مع أنّ هذا يكشف المجال لترقية المجالات النّصّية ، فالإشكالات التي رأيناها في النّحو والصّرف وأوغل العلماء بالحديث عنها يمكن كذلك أن نجد إشكالات في علم النّصّ .

3 - إذا كانت الدّراسات النّصّية أو غلت بالتطابق الإحاليّ فإنّ الشّريف المرتضى ركّز على مواضع كسر ذلك التّطابق كونها محلّ إشكال على العكس من مواطن التّطابق؛ إذ إنّ هذه الأمور كالبديهيّ أو المعلوم ، فلا تُثار عنها تساؤلات .

4 - كشف البحث عن أنّ الاتساق عند الشّريف في الأغلب كان يميل لأنّ يكون دلاليّاً بسبب اهتمام الشّريف بالمعنى اهتماماً بالغاً على العكس مما نعت به الآخرون بأنّ دراسة العرب القدماء تفتقر إلى المعنى .

5 - عود الضمير عند الشّريف لم يكن يعتمد التّطابق فقط ، بل اعتمد السّياق في تحديد ذلك المعاد عليه الضمير ومن هنا فالاحالة لديه اتساقية كونها تربط النص ، وانسجامية كذلك لأنّها تعتمد في تفسيرها على الرّبط الدلاليّ .

6 - اعتمد الشّريف في سبيل الكشف عن التّرابط النّصيّ على تحليل المحتوى تحليلاً قضيّاً على النّحو مما رأيناها في قصّة بنت النّبّيّ الشّعيب (عليه السلام) ممّا ينمُّ عن الاهتمام الكبير عند الشّريف بتوظيف النّصّ توظيفاً دلاليّاً .

7 - للمعجم مكانة مهمة في بيان ترابط النّصّ ممّا يعني حاجة النّصّ الى الدلالة المعجميّة كونها تعمل على استكشاف ترابط المفاهيم وتزيل الغموض عن المقاصد القرآنيّة، وفي الجهة المقابلة كشف أيضاً عن حاجة المعجم الى التوظيف النّصيّ للحكم على الدلالة المرادة .

8 - للتماسك النصّي عند الشّريف وظائف نصّيّة وتداوليّة ، أبرزها أنّه يكشف عن علل الاختيار لمجيء بعض الأجزاء النصّيّة التي تحتمل عدم التّلاؤم النصّيّ بسبب عدم مراعاة المقام، فضلاً عن مكانة التّماسك في إيضاح المحذوف وإبانة المشترك اللفظيّ بتحديد دلالاته ممّا يترجم أنّه لا يمكن للدراسة الجمليّة ، أن تكون إلّا في ظلّ النصّ لأنّ النصّ يعمد لجعل دلالة الجملة دلالة قطعية لا احتمالية ، وبه يتحقق التواصل بصورة سليمة .

قائمة المصادر والمراجع

– الكتب

- بحيري (د.سعيد حسن) ، علم لغة النصّ المفاهيم والاتّجاهات ، الشركة المصريّة – لونجمان ، ط1 ، 1997م .
- حسان (د. تمام) ، البيان في روائع القرآن – دراسات لغويّة وأسلوبية للنصّ القرآنيّ – ، عالم الكُتب ، القاهرة ، 2003 م .
- حسنين ، (د. صلاح الدّين صالح) ، الدّلالة والنّحو ، مكتبة الآداب ، ط1 ، (د . ت) .
- الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي) ت 606هـ) ، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط3 ، 1420 هـ .
- الزّناد (الأزهر) ، نسيج النصّ – بحث فيما يكون به الملفوظ نصّاً – ، المركز الثقافيّ العربيّ ، بيروت ، ط1 ، 1993م .
- الشّاوش (محمد) ، أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة والعربيّة ، ، المؤسّسة العربيّة – بيروت ، جامعة متّوبة – تونس ، 2001م .
- ضرغام (عادل) ، في تحليل النصّ الشّعريّ ، منشورات الاختلاف - الجزائر ، الدّار العربيّة للعلوم (ناشرون) - بيروت ، ط1 ، 1403هـ - 2009م .
- عبد الرّاضي (أحمد محمّد) ، نحو النصّ بين الأصالة والمعاصرة ، مكتبة الثقافة الدّينيّة ، ط1 ، 1429هـ - 2008م .
- عشير (عبدالسلام) ، عندما نتواصل نغير – مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج – ، أفريقيا الشرق – المغرب ، 2006 م .

- الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ت 174هـ) ، العين، تحقيق : د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ، (د.ت) .
- لونجي (جوليان) و إيليا (جورج) ، قاموس التداولية، تر: لطفي السيد منصور ، الرافدين ، بغداد ، ط1 ، 2020.
- مانغونو (دومنيك) ، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ، تر: محمد بحياتن ، الدار العربية للعلوم ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، 1428هـ – 2008 م .
- مداس (د. أحمد) ، معالم في مناهج تحليل الخطاب ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان – الأردن، ط1 ، 2019، .
- المرتضى (الشَّريف (ت436هـ)) ، تنزيه الأنبياء ، ، تح: محمد صادق الكتبي ، منشورات المكتبة الحيدرية ، قم ، ط1 ، 1431 هـ .
- مرسي (د. ثروة) ، في التداوليات الاستدلالية – قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات التداولية – ، دار كنوز المعرفة ، عمان – الأردن، ط1 ، 2008 م .
- المنظري (د.سالم بن محمد) ، التَّرابُط النصي في الخطاب السياسي – دراسة في المعاهدات النبوية ، ط1 ، مؤسسة التكوين للخدمات التعليمية والتطوير ، 2015 .
- هابشاید (شتيفان) ، النَّصّ والخطاب ، تر : أ.د. موفق مُحمَّد جواد المصلح ، دار المأمون للترجمة والنَّشر - بغداد ، 2003م .

– البحوث والدوريات

- بازي (د. محمد) ، بلاغة التَّأويل وتساند الدوائر ، محاوره نقدية تأويلية مع د. محمد بازي حاوره د. هشام الدركاوي ، وسعيد العوادي المحاوره منشورة في مجلة : اللسانيات وتحليل الخطاب (مجلة علمية محكمة تصدر كل أربعة أشهر ، بني ملال ، المملكة المغربية ، العدد الثاني ، 2015) .
- بخولة (بن الدين) ، فعل القراءة بين مقصدية وثقافة القارئ ، بحث منشور في مجلة : اللسانيات وتحليل الخطاب (مجلة علمية محكمة تصدر كل أربعة أشهر ، بني ملال ، المملكة المغربية ، العدد الثاني ، 2015) .

Books

- Behairy (Dr. Saeed Hassan), the science of the language of the text, the superscript lines, the sign, the Egyptian Company - Longman, 1st edition, 1997 AD.
- Hassan (Dr. Tammam), Al-Bayan in Masterpieces of the Qur'an - Apostyle Linguistic Studies of the Qur'anic Text - The World of Books, Cairo, 2003 AD.
- Hassanein, (Dr. Salah El-Din Saleh), Semantics and Syntax, Library of Arts, 1st edition, (Dr. T).
- Al-Razi (Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hassan bin Al-Hussein Al-Taymi Al-Razi, nicknamed Fakhr Al-Din Al-Razi (d. 606 AH)) Keys to the Unseen = The Great Interpretation, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, 3rd edition, 1420 AH.
- Al-Zinad (Al-Azhar), copy of the text
- Al-Shawish (Mohamed), The Origins of Discourse Analysis in Grammatical and Arabic Theory, The Arab Foundation - Beirut, Manouba University - Tunisia, 2001.
- Dhurgham (Adel), in the analysis of the poetic text, Al-Ikhtif Publications - Algeria, the Arab House of Science (publishers) - Beirut, 1st edition, 1403 AH - 2009 AD.
- Abdul-Radi (Ahmed Muhammad), Towards the Text between Authenticity and Modernity, Religious Culture Library, 1st edition, 1429 AH - 2008 AD.
- Asheer (Abdul Salam), When We Communicate, We Change - A Cognitive Pragmatic Approach to Communication Mechanisms and Pilgrims - East Africa - Morocco, 2006 AD.
- Al-Farahidi (Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmed d. 174 AH), Al-Ain, investigation: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal Library and House, (D.T).
- Longi (Julian) and Elia (George), The Pragmatic Dictionary, tr.: Lotfi Al-Sayed Mansour, Al-Rafidain, Baghdad, 1st edition, 2020.
- Manguno (Dominic), Key Terms for Discourse Analysis, TR: Muhammad Bahayatn, The Arab House of Science, Al-Ikhtif Publications, Algeria, 1428-2008.
- Madas (Dr. Ahmed), Milestones in Discourse Analysis Methodologies, Academic Book Center, Amman - Jordan, 1st edition, 2019.
- Al-Murtada (Al-Sharif (d. 436 AH)), Purification of the Prophets, edited by: Muhammad Sadeq Al-Kutbi, Al-Haydariya Library Publications, Qom, 1st Edition, 1431 AH.
- Morsi (Dr. Tharwa), in deductive deliberations - an original reading in deliberative concepts and processes - Dar Treasures of Knowledge, Amman - Jordan, 1st edition, 2008 AD.

Al-Mandhari (Dr. Salem bin Muhammad), Textual Interdependence in Political Discourse - A Study in Prophetic Treaties, 1st Edition, Al-Takween Institution for Educational and Development Services, 2015.

- Hapscheid (Stefan), Text and Discourse, tr.: Prof. Dr. Muwaffaq Muhammad Jawad al-Musleh, Dar al-Ma'mun for translation and publishing, Baghdad, 2003.

Research and periodicals

- Bazi (Dr. Muhammad), eloquence of interpretation and supporting circles, a critical and interpretive dialogue with Dr. Mohamed Bazy interviewed by Dr. Hisham Al-Darkawi, and Saeed Al-Awadi, the dialogue is published in the Journal: Linguistics and Discourse Analysis (a peer-reviewed scientific journal issued every four months, Beni Mellal, Kingdom of Morocco, No. 2, 2015).

- Bakhwla (Ben El-Din), the act of reading between the intention and the culture of the reader, a research published in the Journal: Linguistics and Discourse Analysis (a peer-reviewed scientific journal issued every four months, Beni Mellal, Kingdom of Morocco, No. 2, 2015).